الفصل الرابع عشر

المذاهب الفقهية .

كان القرن الرابع أهم نقطة فاصلة فى تاريخ التشريع الإسلامى ؛ فيُقال إنه فى هذا القرن وقف التكوين المستقل للتشريع الإسلامى المبنى على الاجتهاد المطلق وعلى الحكم بالرأى فى فهم القرآن والحديث[1] .

ومضى عصر الابتكار فى التشريع ، واعتُبر العلماء الأولون كالمعصومين ، وأصبح الفقيه لا يستطيع إصدار حكمه الخاص إلا فى المسائل الصغيرة ؛ وهذا يشبه ما حدث عند اليهود من مجىء الربانيين الذين كان قصاراهم التناقش فى آراء القدماء ، وذلك بعد مضى عهد علماء الكتاب الذين يعلمون الكتاب و يحق لهم الاجتهاد .

ولكن هذا إنما هو اعتبار المسألة من وجهة النظر الإسلامية[2] . والواقع أنه ظهر فى هذا الميدان الفقهى ما ظهر فى غيره من الميادين ، وأهم ما حدث هو تسرب آراء فى التشريع مما كان قبل عهد الإسلام إلى الفقه الإسلامى ، كما حييت من جديد بعض النظريات اليونانية والرومانية القديمة . وكان يمثلها الفقهاء ، ويخالفهم أصحاب الحديث المتمسكون بالسنة القديمة والذين يقيسون الحياة بمقياس نصوص الوحى والسنة النبوية . ولم يشأ هؤلاء المتمسكون بالقديم

---

(١) Snouck Hurgronje, RHR, 57, S. 176.

(٢) راجع مثلا ما كتبه ابن خلدون فى مقدمته عن الفقه . (المترجم)

أن ينزلوا عن مكانهم بسهولة . فقد كانت لهم الغلبة فى إقليمين من أهم أقاليم المملكة الإسلامية وهما فارس والشام ؛ وكذلك كانت لأهل الحديث غلبة فى السند ، كما كانت همذان وأجنادها أصحاب حديث[١] .

وكان أهم المذاهب بين أصحاب الحديث : الحنابلة ، والأوزاعية والثورية[٢] . ولم يكن الحنابلة فى ذلك — خلافاً لما صار إليه الحال فيما بعد — يعتبرون من جملة الفقهاء ، وفى سنة ٣٠٦ هـ — ٩١٨ م ذُكر أصحاب المذاهب فكانوا : الشافعية والمالكية والثورية أصحاب سفيان الثورى ، والحنفية والداوودية[٣] . وفى أواخر القرن الرابع كانوا : الحنفية والمالكية والشافعية والداوودية[٤] . ولم يذكر الحنابلة بين الفقهاء فى هاتين المدتين ؛ ولما توفى محمد بن جرير الطبرى عام ٣١٠ هـ — ٩٢٣ م دُفن بداره ليلاً ، لأن العامة اجتمعت ومنعت من دفنه نهاراً ؛ وكان ذلك بتأثير الحنابلة ؛ وقد تعصب عليه هؤلاء ، لأنه جمع كتاباً ذكر فيه اختلاف الفقهاء ، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل ، فسُئل فى ذلك فقال : لم يكن فقيهاً وإنما كان محدثاً[٥] . ولم يقل الحنابلة الاعتراف بأنهم فقهاء إلا أخيراً[٦] . أما مذاهب غيرهم من أصحاب الحديث فلم تستطع البقاء ، ففى القرن

---

(١) المقدسى ص ١٢٩ ، ٣٩٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨١ .

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٥ وما بعدها ، والمقدسى ص ٣٧

(٣) [illegible] ٢ ص ٣٠٧ .

(٤) المقدسى ص ٣٧ .

(٥) المنتظم لابن الجوزى بحث عام ٣١٠ هـ نقلا عن ثابت بن سنان ، وابن الأثير ج ٨ ص ٩٨ نقلا عن مسكويه ؛ Wüstenfeld, AGGW, 37, Nr. 80

(٦) توفى عام ٥٠٥ هـ كما يقول الغزالى (انظر كتاب اختلاف الفقهاء لمحمد بن جرير الطبرى ، طبعة كرن (Kern) ، مصر ١٣٢٠ هـ — ١٩٠٢ م ، ص ١٤) .

الثالث الهجرى غلب المالكية على أصحاب الأوزاعى فى الأندلس[١] . وكان قاضى دمشق المتوفى عام ٣٤٧ هـ — ٩٥٨ م أوزاعى المذهب[٢] ؛ وكان للأوزاعية على عهد المقدسى مجلس بجامع دمشق[٣] . ويرى المقدسى أيضاً أن مذهب الأوزاعى لم ينتشر أكثر من ذلك لأنه كان مُتَطَرِّفاً ، فقلَّ الواردون عليه والناقلون عنه ؛ « ولو كان على سابلة الحج لنَقَلَ مذهبَه أهلُ الشرق والغرب[٤] » ؛ وكذلك يَعُدُّ المقدسى مذهبَ سفيان الثورى بين المذاهب المندرسة ، بعد أن كان لهذا المذهب جَلَبَةٌ فى أصفهان والدينور[٥] . وفى سنة ٤٠٥ هـ — ١٠١٤ م توفى أبو بكر عبد الغفار بن عبد الرحمن الدينورى ، ولم يكن ببعداد مُفْتٍ على مذهب سفيان الثورى غيره ، وهو آخر من أفتى بجامع المنصور على مذهب الثورى[٦] . ولم تكن المذاهب قد استقرت على رأس المائة الثالثة ، رغم ما قيل من أنه فى هذا التاريخ كان قد بطل نحوٌ من خمسمائة مذهب[٧] .

وقد أسس داوودُ الأصفهانى (المتوفى عام ٢٧٠ هـ — ٨٨٣ م) مذهباً كان له شأن ، وهو مذهب الظاهرية ؛ وقد عَظُم شأن هذا المذهب فى الشرق فى القرن

---

(١) انظر فيما يتعلق بهذا كتاب Fagnan, Homenaje a Don Fr. Codera, Zaragoza, 1904. S. 108.

(٢) أبو المحاسن ج ٢ ص ٣٤٧ طبعة ليدن

(٣) المقدسى ص ١٧٩ .

(٤) المقدسى ص ١٤٤ .

(٥) المقدسى ص ٣٢ ، ٣٩٥ .

(٦) أبو المحاسن طبعة كليفورنيا ص ١١٠ ، ويقول أبو المحاسن : لعل هذا بالغرب ، وأما بالشرق فدام مذهب الثورى بعد هذا التاريخ بمدة مديدة . (المترجم)

(٧) كتاب اختلاف الفقهاء للطبرى ص ١٤ ، نقلا عن كتاب عمدة العارفين ؛ وكانت مذاهب أصحاب الحديث كثيرة جداً ، وربما كان ذلك لكثرة ما فى الأحاديث من غموض .

الرابع الهجرى ، وكان بين أتباعه كثير من أصحاب الجاه بيران[١] . وكان الداوودية بفارس يتقلدون الأعمال والقضاء ، وكانت لهم الغلبة ، لأن السلطان عضد الدولة كان يتقلد هذا المذهب[٢] . وقد أنكر الظاهرية أشد الإنكار ما فعله الشافعى من محاولة التوفيق بين المنهج الفقهى القديم الذى انتهى إليه وبين المنهج الجديد[٣] ؛ وكان مذهب الظاهرية سبباً فى وضوح المناهج ، شأن غيره من مذاهب المتطرفين ، وكانت القاعدة الكبرى التى استندوا إليها هى التمسك بحرفيّة النصوص تمسكا دقيقاً . ولكن هذه قاعدة علمية ، وسرعان ما أدركوا أن الفقه ليس علماً نظريا ، بل هو عمل ؛ ولم يكن الأثر الأكبر لمنهجهم القائم على محو اللبس ، فى الفقه ، بل كان فى المباحث التاريخية واللغوية . ويرى المقدسى أن أكبر خصال أصحاب داود هى : الكبر ، والحدة ، والكلام ، واليسار[٤] .

وقد أسس أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى صاحب التاريخ المتوفى عام ٣١٠ هـ — ٩٢٣ م مذهباً خاصاً به ، وقد ظل الناس بعد موته عدة شهور يجتمعون للصلاة على قبره ليلا ونهاراً[٥] . وكان الطبرى صاحبَ يسمى

---

(١) Goldziher, Zahiriten S. 110.

(٢) المقدسى ص ٤٣٩ .

(٣) مفاتيح العلوم للخوارزمى ص ٨ ، ولا توجد هنا مطابقة تامة ، وإنما ينسب الظاهرية إنكار القياس . (المترجم)

(٤) المقدسى ص ٤١ .

(٥) Wüstenfeld, AOGW, 37, Nr. 80. ؛ ويذكر أبو المحاسن (طبعة كليفورنيا ص ١٢٦ تحت سنة ٤١٠ هـ — ١٠١٩ م ، وفاة عالم ، كان يتفقه على مذهب الطبرى . ومما صنفه القاضى عبد الله بن محمد بن الحسيب المعروف بالماضى الحصبى ، المتوفى عام ٣٤٧ هـ — ٩٥٨ م ، كتاب فى الرد على الطبرى (ملحق القضاة للكندى ص ٥٧٧) ؛ انظر أيضاً طبقات السبكى ج ٢ ص ١٣٩ وما يليها .

ابن شجرة وتوفى سنة ٣٥٠ هـ — ٩٦١ م ، وقد ناهز التسعين ؛ وكان جريرى المذهب ، ثم خالف أستاذه وأصبح يختار لنفسه ، ولا يضع لأحد من الأئمة أصلا ؛ ومع هذا تقلد قضاء الكوفة[1] ، وهذا دليل على مرونة الظروف وعدم التعصب بسبب الاختلاف فى الرأى ؛ وكذلك كان ابن حرب وبه الشافعى المذهب ، قاضى مصر المتوفى عام ٣١٩ هـ — ٩٣١ م بعد أن جاوز المائة ، يختار فى أحكامه ، « وحكم بما لو حكم به غيره ما سكتوا عنه ؛ فلم ينكر عليه أحدٌ ، لأن أبا عبيد (كنية ابن حرب وبه) كان لا يُطْعَنُ عليه فى علم ، ولا تلحقه تهمة فى رُشْدِه ، ولا يحيف فى حكم[2] . »

وبالإجمال استقرت المذاهب الفقهية الكبرى فى ذلك العصر وتوطدت أركانها على النحو الذى نجده اليوم ، إذا استثنينا البلاد التى آل أمرها إلى الشيعة ؛ ولم يبرز مذهب الإمام أحمد خارج العراق إلا فى القرن الرابع الهجرى[3] .

وفى هذا القرن فتح مذهب الشافعى — وهو أهم المذاهب اليوم — البلاد التى يحتلها اليوم ، وكان أكبر مراكزه مكة والمدينة[4] . ويقول السبكى : « وأما بلاد الحجاز فلم تَبْرَحْ أيضاً منذ ظهور مذهب الشافعى ، وإلى يومنا هذا ، فى أيدى الشافعية القضاء والخطابةُ والإمامة بمكة والمدينة ، والناس من خمسمائة وثلاث وستين سنة يخطبون فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) الإرشاد لياقوت ج ٢ ص ١٨ .

(٢) ملحق الكندى ص ٥٢٨ ؛ وطبقات السبكى ج ٢ ص ٣٠١ — ٣٠٢

(٣) حسن المحاضرة للسيوطى ج ١ ص ٢٢٨ .

(٤) رسائل الخوارزمى ص ٦٣ ، ولم يقل المقدسى شيئاً فى هذه المسألة .

ويصلون على مذهب ابن عمه محمد بن إدريس ، يَقْنُتون فى الفجر ، ويجهرون بالتسمية ، ويفردون الإقامة إلى غير ذلك ، وهو صلى الله عليه وسلم حاضرٌ يبصر ويسمع ، وفى ذلك أوضح دليل على أن هذا المذهب صواب عند الله تعالى[1] . » ؛ ولم يكن للشافعى أتباع كثيرون فى العراق ، وكان الغالب على فقهاء هذا الإقليم وقضاته أصحاب أبى حنيفة[2] ، وإن كان قد وَلِىَ قضاء القضاة ببغداد أحد الشافعية سنة ٣٣٨ هـ — ٩٤٩ م[3] ؛ وقد أفلح الشافعية فى التغلب على الحنفية بالمشرق[4] ، وكان أكبر حصن لهم فى الشام ومصر . وكان أبو زرعة محمد بن عثمان الدمشقى (المتوفى عام ٣٠٢ هـ — ٩١٤ م) أول من ولى قضاء مصر من الشافعية ، وهو أول من أدخل فى دمشق مذهب الشافعى وحكم به ، ولم يَلِ بعده قضاء مصر ولا قضاء الشام إلا شافعىُّ المذهب ، بعد أن كان الغالب على أهل دمشق مذهب الأوزاعى[5] .

وكان ينافسهم فى مصر المالكية الذين استولوا على مصر منذ منتصف القرن الثانى الهجرى . وفى سنة ٣٢٦ هـ — ٩٣٨ م كان للمالكيين فى المسجد الجامع

---

(١) طبقات السبكى ج ١ ص ١٧٤ .

(٢) المقدسى ص ٢٧ .

(٣) طبقات السبكى ج ٢ ص ٢٤٤ .

(٤) يقول السيوطى فى طبقات المفسرين (ص ٣٦ من الطبعة الأوربية) إن الإمام أبا بكر الشاشى الفقيه الشافعى ، المعروف بالقفال ، المتوفى عام ٣٦٥ هـ — ٩٧٨ م هو الذى نشر فقه الشافعى فيما وراء النهر ، ويقول المقدسى (ص ٤٦٨ — ٤٦٩) إن القفال بكر بخارى لأصحاب الشافعى .

(٥) ملحق القضاة الكندى ص ٥١٨ ؛ وطبقات السبكى ج ... ص ١٧٨ ، وحسن المحاضرة للسيوطى ج ١ ص ١٨٦ ؛ ولكن قاضى دمشق ، المتوفى عام ٣٤٧ هـ كان أوزاعى المذهب (أبو المحاسن ، طبعة ليدن ج ٢ ص ٣٤٧ ، وطبقات السبكى ج ٢ ص ١٧٤)

خمس عشرة حلقة والشافعيين مثلها ، ولأصحاب أبي حنيفة ثلاث حلقات فقط[١] .
وفي عهد المقدسي تولى إمامة مسجد ابن طولون أحد الشافعية لأول مرة ، ولم يقدم في محراب هذا المسجد إمامٌ قط قبله إلا وهو يتفقه لمالك[٢] ، وكان معظم الفقهاء بمصر من أصحاب مالك . ويقول السيوطي إن أبا بكر النعالي المتوفى عام ٣٨٠ هـ — ٩٩٠ م كان إمام المالكية بمصر ، وكانت حلقته في الجامع تدور على سبعة عشر عموداً لكثرة من يحضرها[٣] . ولهذا اشتدت الدولة الفاطمية في محاربة المالكية ؛ ففي سنة ٣٨١ هـ — ٩٨٩ م مثلا ضُرب رجل بمصر وطيف به في المدينة ، لأنه وُجد عنده كتابُ الموطأ لمالك بن أنس[٤] ؛ ولما زالت دولة الفاطميين وحلت محلها دولة الأيوبيين ، وهم من الأكراد الشافعية ، أكملوا انتصار هذا المذهب بإيثارهم للفقهاء الشافعية ؛ ولكن الصعيد بقي في الجملة مالكي المذهب إلى أيامنا ، ولم ينتشر مذهب الشافعي حرفيا أكثر من ذلك ؛ وقد اقتسم المالكية والحنفية بلاد المغرب ؛ وكان مذهب الحنفية بفضل مرونته أكثر ملاءمة للحكومة الفاطمية من مذهب مالك ، ولكن لما خرجت بلاد المغرب من يد الفاطميين سنة ٤٤٠ هـ — ١٠٤٨ م لم يقتصر البلاء على مذهبهم الشيعي فقط بل شمل مذهب الأحناف السنيين الذين كانوا يفضلونهم برعايتهم ، وانتقل المغرب إلى مذهب مالك ، ولا يزال عليه إلى اليوم[٥] ؛

---

(١) المغرب لابن سعيد ص ٢٤ .
(٢) المقدسي ص ٢٠٢ — ٢٠٣ .
(٣) حسن المحاضرة للسيوطي ج ١ ص ٢١٢ .
(٤) الخطط للمقريزي ج ٢ ص ٣٤١ .
(٥) مقدمة جولدزيهر لكتاب محمد بن تومرت ص ٢٢ .

أما فى الأندلس فكانت السيادة المطلقة لمذهب مالك[١] .

أما فى بغداد نفسها فقد كان الحنابلة ، دون سائر أهل السنة ، أكبر من أفاق بال الحكومة ؛ ثم إنهم اشتدوا فى محاربة الشيعة ببغداد ؛ وقد بدوا ببغداد مسجداً « وجعلوه طريقاً إلى المشاغبة والفتنة[٢] » ؛ ثم عظم أمرهم حتى أرعجوا بغداد ، واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون إلى المساجد ، وكانوا مثلا فى عام ٣٢٣ هـ — ٩٣٥ م إذا مر بهم شافعىٌ المذهب أغروا به العميان فيضربونه بعصيهم حتى يكاد يموت[٣] . ولكنهم ادّخروا أشد غضبهم للشيعة ، ولمن خاصمهم من المتكلمين ؛ وكان الشافعية أشد الفقهاء قدرة على النظر والشغب ، وهاتان الخصلتان من ضمن الخصال التى وصفهم بها المقدسى[٤] . والمؤرخ عرضة للخطأ فى هذه المسائل لأن معظم معارفنا عن هذه الحركات مستقاة من مصادر شافعية ؛ ولكن الشافعية كان لا يخلو منهم نزاع فقهى ، وكانوا خصوماً لمن عداهم لا يعدلون عن الخصومة ، على حين كان خصومهم يتصالحون ويبحثون عن طريق الوفاق ؛ على أن المذاهب كانت فى الجملة على وفاق ومسالمة تامة فى القرن الرابع . ومجد العلماء — كالمقدسى — يوصون بترك الخلاف ، ولزوم أحد المذاهب ، وترك الغلو فى الدين ، وكف اللسان عن تمزيق المسلمين[٥] .

ولم يكن الانتقال من مذهب إلى آخر بالأمر العسير : فيحكى أن

---

(١) المقدسى ص ٢٣٦ ، ويقول المقدسى : « أما فى الأندلس فمذهب مالك وقراءة نافع ، وهم يقولون : لا نعرف إلا كتاب الله ، وموطأ مالك ؛ فإن ظهروا على حنفى أو شافعى قتلوه ، فإن عثروا على معتزلى أو شيعى أو نحوهما ربما قتلوه » . (المترجم)

(٢) كتاب الوزراء ص ٢٣٥ .

(٣) ابن الأثير ج ٨ ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

(٤) المقدسى ص ٤١ .

(٥) نفس المصدر ص ٣٦٦ .

أحمد بن فارس ، أكبر اللغويين المتوفى عام ٣٦٩ هـ — ٩٨٠ م كان شافعيا ، فصار مالكياً وقال : دخلتني الحَمِيَّة لهذا البلد ، يعني الري ، كيف لا يكون فيه رجل على مذهب هذا الرجل المقبول القول على جميع الألسنة[١] . وقد احتيج لإمامة مسجد ابن طولون بمصر أحد الشافعية بعد أن كان لا يقدم فيه إلا مالكي ؛ وكان ذلك لسبب بسيط ، وهو أنه لم يوجد أطيب منه[٢] . ولما سُئل المقدسي عن سبب تفقهه لأبي حنيفة ، مع أنه شامي وأهلُ ناحيته أصحاب حديث يتفقهون الشافعي ، أجاب بأنه استحسن مذهبه لخلال ذكرها[٣] . ولم تظهر المنافسة بين المذاهب في صورة شديدة إلا في القرن التالي عند ما فنيت المذاهب الصغرى ، وبقيت المذاهب الكبرى وحدها في ميدان الخلاف ؛ عند ذلك قويت للمنافسة ، وصار أصحاب المذاهب يستعين بعضهم على بعض بالسلطان ، خصوصا في المشرق[٤] .

---

(١) الإرشاد لياقوت ج ٢ ص ٧ .

(٢) المقدسي ص ٢٠٣ .

(٣) المقدسي ص ١٢٧ ، يقول المقدسي : إن هذه الخلال ثلاث : أولها اعتماد أبي حنيفة على قول علي رضي الله عنه ، وقال النبي عليه الصلاة والسلام : أنا مدينة العلم وعليّ بابها ؛ وثانيها أن أبا حنيفة كان أقدم الأئمة ، وأقربهم إلى الصحابة ، وأورعهم وأعبدهم ، وقد رويت التوسعة بالعتيق ؛ والثالثة أن المقدسي رآه أصاب عياناً في مسألة أخطأ فيها الجميع ، وهي أنه كان لا يجوّز أخذ الأجرة على القرب . فقال السائل للمقدسي : دققت النظر يا مقدسي واحتطت لنفسك . (المترجم)

(٤) انظر تصوير ابن الأثير التي ذكرها سنوك هورجرونج ، في (مجلة — تاريخ الأديان) : Snouck Hurgronje, RHR. 87, S. 178.